هبوط الروبل الروسي بعد الاتفاق النووي مع إيران

موسكو ـ رويترز: تراجع الروبل الروسي امس بعد الهبوط الحاد لأسعار النفط جراء الاتفاق المبدئي الذي جرى التوصل إليه بخصوص البرنامج النووي الإيراني وعقب صعود قوي للعملة الأميركية هذا الأسبوع مع غيرها من عملات الأسواق الناشئة. وانخفض الروبل 0,6٪ أمام العملة الأميركية إلى 57,02 روبل للدولار بينما نزل 0,5٪ أمام العملة الأوروبية الموحدة إلى 61,99 روبل لليورو. وتباين أداء مؤشرات الأسهم الروسية وعكست إلى حد بعيد ضعف الروبل الذي يعزز الأسهم المقومة بالعملة الروسية لكنه يؤثر سلبا على تلك المقومة بالدولار. وارتفع مؤشر إم.آي.سي.إي.إكس للأسهم المقومة بالروبل 0,3٪ إلى 1685 نقطة بينما تراجع مؤشر «آر.تي.إس» للأسهم المقومة بالدولار 0,3٪ إلى 931 نقطة.

الاتفاق الأميركي ـ الإيراني ضربة جديدة لأسعار النفط

أعمال فنية معروضة بملايين الدولارات في مركز دبي المالي حيث أدت العوائد النفطية الضخمة في المنطقة إلى استثمارات هائلة في الفن لكن مع التطورات الاخيرة مثل الاتفاق الأميركي ـ الإيراني حول الملف النووي قد يهوي بأسعار النفط وقد تعيد دول المنطقة والمستثمرون حساباتهم في نوعية استثماراتهم (رويترز)

عواصم ـ رويترز: عقب خبراء الطاقة سريعا على اتفاق الإطار الذي أبرم مساء أمس الأول، والذي سيؤدي إلى تقليص برنامج إيران النووي ورفع العقوبات المفروضة عليها في نهاية المطاف حالما يتم التوصل إلى اتفاق نهائي.

وهبطت أسعار النفط نحو ثلاثة دولارات للبرميل، حيث أدت أنباء الاتفاق إلى تنامي التوقعات بزيادة إمدادات النفط الإيرانية لكن الخسائر تقلصت في وقت لاحق.

وقلصت العقوبات صادرات إيران النفطية إلى 1,1 مليون برميل يوميا من 2,5 مليون برميل يوميا في 2012.

وقبيل الاتفاق قال معظم المحللين إنه من غير المرجح أن تزيد طهران الصادرات بشكل كبير حتى أوائل العام القادم نظرا لتباطؤ وتيرة رفع العقوبات وصعوبات زيادة الإنتاج.

وفيما يلي بعض ردود الأفعال على الاتفاق:

● تيم بورسما القائم بأعمال مدير أمن الطاقة والمناخ في مؤسسة بروكنجز، قال إنه يوجد بعض التوافق في الرأي على أن إيران يمكنها خلال 90 يوما بعد تخفيف العقوبات ضخ كميات كبيرة من النفط الخام في السوق وان التقديرات تبلغ نحو 500 ألف برميل يوميا.

وإضافة إلى ذلك ترددت تقارير عن نحو 30 مليون برميل من النفط الإيراني ستتدفق إلى السوق..ليس على الفور ولكن حتى يتوصل الخبراء الفنيون لاتفاق بشأن آلية رفع العقوبات عن تجارة الطاقة وشحن الطاقة ومسائل التأمين وإعادة التامين والتعاملات المالية.

ولا ينبغي أن يتوقع التجار تدفقات فورية من النفط الإيراني إلى السوق.

● إدوارد شو خبير الطاقة لدى مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية يقول إنه إذا مضت المحادثات قدما مع إيران فمن المرجح أن نرى بعض التخفيف في العقوبات وهو ما قد يؤدي إلى زيادة الإمدادات في السوق بنحو نصف مليون إلى مليون برميل في وقت لاحق هذا العام.

ولا يوجد ما يدفع أسعار النفط للصعود إذا استمرت المحادثات وربما يكون هناك سبب لإطالة أمد الهبوط الحالي في مستويات الأسعار إذا بدأت إيران ضخ مزيد من النفط في السوق وبصفة خاصة في النصف الثاني من العام.

وانخفضت أسعار العقود الآجلة لخام برنت ما يصل إلى 5٪ بالغة 45 دولارا مع توصل إيران والقوى العالمية إلى اتفاق مبدئي بشأن برنامج طهران النووي لكنها قلصت خسارتها بعد أن قال مسؤولون إن المحادثات من أجل اتفاق نهائي قد تستمر حتى يونيو.

وتأمل إيران في إبرام اتفاق يزيل العقوبات الغربية على صادراتها النفطية ويسمح لها ببيع ملايين البراميل من النفط بعضها مخزن في ناقلات عملاقة في البحر وجاهز للتسليم.

برميل من الخام يجري تخزينها في إيران ويمكن إطلاقها في السوق.

● أمريتا سين كبيرة محللي النفط في مؤسسة إنرجي أسبكتس:

إن صادرات إيران قد ترتفع من 1,1 مليون برميل يوميا إلى 1,4 مليون في الربع الثاني من عام 2015 مع استئناف الهند عمليات الشراء وان مشترين آخرين قد يزيدون أيضا وارداتهم.

ولكن بخلاف ذلك لن يكون أثر أي اتفاق مع إيران حتى إذا تم التوصل إليه في أواخر يونيو ملموسا في عام 2015 على الإطلاق.

● بوب ماكنالي رئيس بابيدان جروب لبحوث الطاقة ومستشار الطاقة للرئيس الأميركي السابق جورج دبليو بوش يقول إن الاتفاق ينص على أن العقوبات المتعلقة بالنفط لن ترفع حتى يتم التأكد من التزام إيران بالبنود المتعلقة بالجانب النووي وهو ما سيستغرق عدة أشهر بعد التنفيذ وربما يتجاوز الموعد المستهدف للاتفاق النهائي في 30 من يونيو.

وهذا يعني أن العقوبات لن ترفع حتى أواخر 2015 أو أوائل 2016.

● إليزابيث روزنبرج المستشارة السابقة بوزارة الخزانة الأميركية والمديرة الحالية لبرنامج أمن واقتصادات الطاقة بمركز الأمن الأميركي الجديد تقول إن نجاح المفاوضات في الوصول إلى هذا المستوى المهم يعد دلالة قوية على أن كميات إضافية

العقوبات قلصت صادرات طهران إلى 1,1 مليون برميل يومياً

خبراء يرجحون زيادة صادرات النفط الإيرانية أوائل 2016

الطلب على النفط الإيراني سيأتي من آسيا أولاً

أثر سلبياً على الأسواق.. والأقوى هو المرتبط بالعملة الخضراء

«الوطني»: ارتفاع الدولار يجعل أسعار الأسهم بالمنطقة مرتفعة

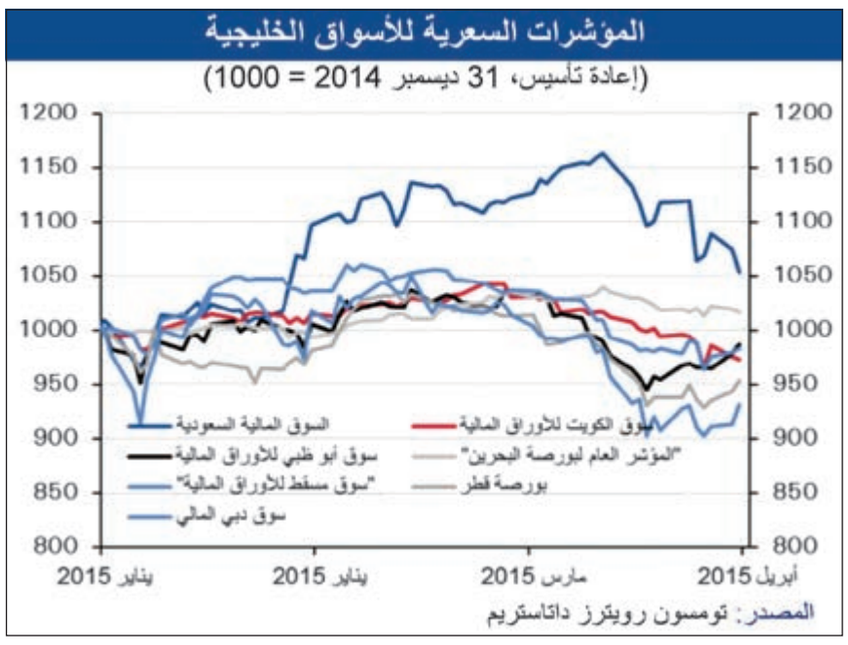

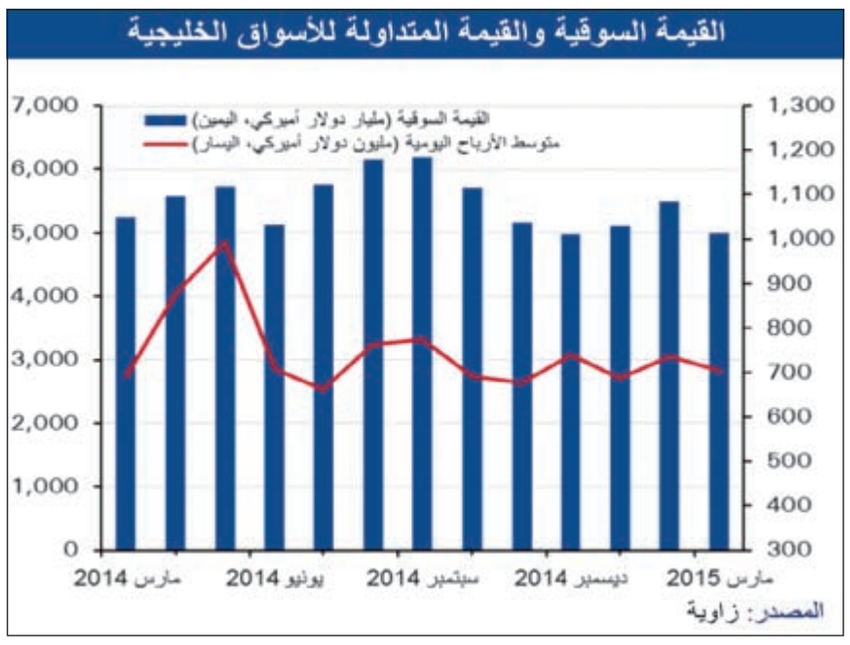

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني انه بعد موجة التراجع التي أصابت أسواق الأسهم لدول مجلس التعاون الخليجي عقب تراجع أسعار النفط أواخر العام الماضي، استمرت معظم أسواق المنطقة بتسجيل الخسائر فيما عدا السوق السعودي الذي يعد أكبر أسواق المنطقة. وقد شهد السوق السعودي أداء قويا خلال الربع الاول من العام نتيجة الإعلان عن نية فتح السوق للمستثمرين الأجانب.

ولفت التقرير إلى انه من المحتمل أن تستمر تطورات أسعار النفط بالتأثير على تحركات أسواق المنطقة، إذ تظل تحركات أسعار النفط عاملا أساسيا في التأثير على أسواق الأسهم. لكن يتوقع أن يكون تأثير تقلبات أسعار النفط ضئيلا على أسواق الدول التي تمتلك احتياطات مالية ضخمة، مثل أسواق السعودية وقطر وأبوظبي والكويت، وفي ظل توجه الحكومات في تلك الأسواق نحو إنعاش أو الحفاظ على إنفاقها الرأسمالي والمضي قدما بمشاريعها التنموية.

وعلى المستوى العالمي، هناك العديد من العوامل ذات أهمية كبيرة كقوة الدولار وبرنامج التيسير الكمي الأوروبي وتوقيت أول زيادة لأسعار الفائدة الأميركية خلال نهاية العام. ومن المرجح أن تستفيد أسواق المنطقة التي ترتبط عملاتها بالدولار بالتوقعات حول زيادة قوة العملة الأميركية. ولكن من المحتمل أن يكون لارتفاع العملات المحلية أثر سلبي على الأسواق إذ قد يرى المستثمرون أن أسعار الأسهم مرتفعة جدا.وعلى الرغم من أن معظم الأسواق استعادت نشاطها بصورة طفيفة خلال شهر يناير عندما بدت أسعار النفط عند أقل مستوياتها، إلا أنها عادت جميعها الى التراجع خلال شهر مارس. وقد أقفل مؤشر مورغن ستانلي للعائد الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي بارتفاع بواقع 3٪ منذ بداية العام الحالي، ويرجع هذا الارتفاع إلى الوزن الكبير الذي يشكله السوق السعودي من المؤشر. واستقرت القيمة السوقية لأسواق دول مجلس التعاون الخليجي عند تريليون دولار، مسجلة زيادة بلغت 4 مليارات دولار في الربع الأول من العام 2015. وفيما يخص السيولة، فقد شهدت تغييرا بسيطا مقارنة بالربع الأخير من العام 2014.

وأشار التقرير إلى انه على صعيد الأسواق العالمية، لم يشكل الربع الأول بداية جيدة للعام، إذ شهدت معظم الأسواق تراجعا باستثناء أسواق منطقة اليورو. فقد شهدت أسواق الأسهم الأميركية ركودا منذ بداية العام (مؤشرا داو جونز الصناعي وستاندرد ان بورز 500). ويعزى هذا التراجع جزئيا إلى تراجع أساسيات الأسواق الأميركية وبعض الأسواق الناشئة الرئيسية. في الوقت نفسه، لم تكن أرباح الشركات على المستوى المتوقع وفشلت في إنعاش أسعار الأسهم. وبالمقابل، سجلت أسواق الأسهم الأوروبية تقدما جيدا خلال الربع الأول من العام 2015، مع ارتفاع مؤشر مورغان ستانلي للعائد الإجمالي لأوروبا بواقع 4٪ تماشيا مع تكثيف البنك المركزي الأوروبي من برنامجه للتيسير الكمي وتحسن البيانات الاقتصادية في المنطقة. كما ساهم تراجع اليورو مقابل الدولار في دعم نشاط الأسهم وإنعاشها.

أما فيما يخص أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، قال التقرير ان كل من دبي وقطر شهدا تراجعا في أسواقها بواقع 7٪ و5٪ على التوالي. وقد كانت تلك الأسواق قد سجلت أرباحا جيدة خلال العام 2014 نتيجة إعادة تصنيفها إلى مرتبة الأسواق الناشئة، إلا أن هذه الحركة التصحيحية الذي تم تسجيلها خلال الربع الأول من العام 2015 تعكس ارتفاع التقييمات. وقد ارتفعت الضغوطات على نشاط الأسهم في دبي على خلفية بعض المخاوف حول تراجع نشاط قطاع العقار. وشهدت بعض الأسواق الأخرى أيضا تراجعا في الأداء ومن ضمنها أبوظبي وعمان والكويت.

وقد جاء أداء السوق السعودي استثنائيا من بين أسواق دول مجلس التعاون الخليجي رغم تأثره بشكل طفيف بالأحداث الأخيرة في اليمن. فقد اكتسب مؤشر تداول السعري 5٪ خلال الربع الأول من العام 2015. وقد كان الحافز الأول لهذا النشاط وجود مؤشرات بشأن قيام السلطات بفتح السوق السعودي للمستثمرين الأجانب بحلول منتصف العام. كما استفاد السوق أيضا من الاستقرار الذي شهدته أسعار النفط وتحسن مؤشرات النمو الأخيرة. ولكن تصاعد الأوضاع على الحدود مع اليمن قد زاد من المخاوف بشأن ظهور بعض المخاطر السياسية.

النشاط بالسعودية حفزه فتح السوق للمستثمرين الأجانب منتصف 2015

الخسائر مستمرة بأسواق الخليج في الربع الأول

البورصة السعودية استثناء.. وتصحيح في دبي وقطر

المستشار الكويتي

www.kuwaiticonsultant.com

د.عبدالله فهد العبدالجادر
مستشار تنظيم وإدارة

العوامل المؤثرة على أداء الأسهم

أنا لست خبيرا أو اقتصاديا في الأسهم ولكن احببت ان أعرف شخصيا معلومات تفيدني وقد تفيد المستثمرين والمضاربين البسطاء في الأسهم، وكما أنه تساؤل طالما دار في بالي ما أسباب نزول وصعود الأسهم في بورصة الكويت والدول الأخرى وخاصة من يتأثر بها ويحس بها صغار المستثمرين والمتداولين.

في الحقيقة ان هناك العديد من العوامل المؤثرة على أداء الأسهم في سوق الأوراق المالية:

النمو الاقتصادي: إن الانتعاش الاقتصادي عموما يسهم في زيادة النشاط المالي حيث يزداد الإنتاج تبعا لتزايد الطلب على المنتجات، ويعود هذا النشاط بالنفع على كل مناحي الاقتصاد، حيث يرتفع مستوى التوظيف وتزداد الدخول وترتفع العوائد الناتجة عن أرباح الشركات، وبشكل عام يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة مستوى الدخل للمجتمع الأمر الذي يرفع من مستوى المدخرات التي تجد طريقها نحو المزيد من الاستثمارات وهو الاستثمار في سوق الأسهم فيزداد الإقبال على شراء الأسهم فتزداد أسعارها.

أسعار الفائدة: يتأثر أداء السهم في السوق بشكل كبير بارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة، ولكن هذا التأثير يكون تأثيرا عكسيا على أسعار الأوراق المالية، حيث يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى استقطاب الكثير من المدخرات نحو الودائع النقدية الأمر الذي يكون على حساب الاستثمار في الأسهم فيتراجع الإقبال على شرائها فتنخفض أسعارها.

أسعار النفط: ويعتبر هذا العامل من أهم العوامل المؤثرة في أسعار الأسهم سيما في الدول المنتجة للنفط، حيث يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة مستوى عائدات الدولة الأمر الذي يمكنها من صرف المزيد من الأموال على مشاريع البنية التحتية ورفع مستوى الرواتب، مما يسهم في رفع مستوى النشاط الاقتصادي العام وتوافر السيولة التي تجد طريقها أيضا إلى سوق الأوراق المالية.

المبالغة في ردة الفعل: حيث إن سوق الأوراق المالية شديد الحساسية للأحداث بشكل عام، وعلى المدى القصير قد يتأثر سوق الأوراق المالية بأحداث ليست جوهرية ولا تمت بصلة إلى عناصره الرئيسية، وقد يرجع ذلك إلى عوامل نفسية لدى المستثمرين الذين تغلب عليهم نزعة التفاؤل في أحيان معينة ونزعة التشاؤم في أحيان أخرى، إلا أن نزعات التفاؤل والتشاؤم وتأثير الأحداث غير الجوهرية لا يكون تأثيرها على المدى البعيد وإنما تقتصر على التحركات السعرية في المدى الزمني القصير، لذا فإن على المستثمر ألا يتعامل مع هذه التحركات السعرية بدوافع عاطفية.

الأحداث السياسية: حيث تتأثر سوق الأوراق المالية بشكل كبير بالأحداث السياسية التي تمر بها الدولة، ففي حالة الاستقرار السياسي تشهد بورصة الأوراق المالية ازدهارا كبيرا لما يعكسه المناخ السياسي المستقر من تفاؤل وإغراء لجذب المستثمرين خصوصا الأجانب، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع السيولة في السوق فترتفع بالتالي طلبات الأسهم وترتفع أسعارها، وعلى النقيض في حالة التوترات السياسية كما نشاهده على الساحة اليمنية خلال الفترة الحالية، وهو ما أدى إلى تدهور أسعار الأسهم في البورصة بسبب مخاوف المستثمرين وهو ما دفعهم إلى الخروج بأموالهم من السوق.